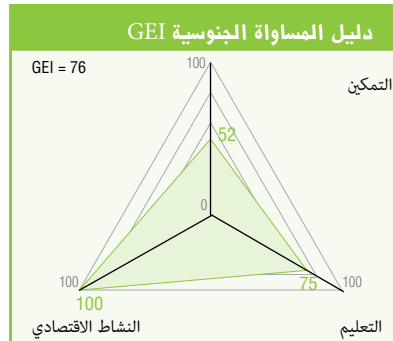
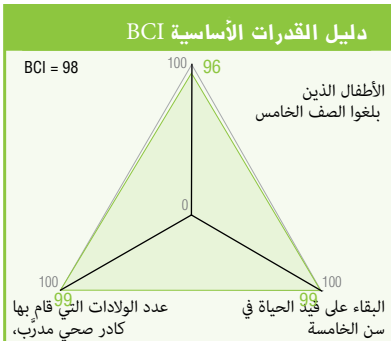
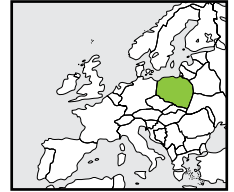


صفحة خضراء جديدة

تفضّل الحكومة نموذجًا نيوليبراليًا للتنمية لم يؤدّ إلا إلى تنامي تفاقم الطبقة الاجتماعية وارتفاع الضغوط على البيئة. وقد يكون البديل صفقة خضراء جديدة ترمي إلى معالجة الاحترار العالمي والأزمات المالية العالمية بتنفيذ جملة من مقترحات السياسة التي تهدف إلى تأمين التنمية المستدامة العالمية. وبينغي، في هذه الحال، أن تعمل برامج النمو الأخضر والحماية البيئية بوصفها مسرعًا لخلق العمل اللائق الكريم والمعاش المستدامة لمعظم المواطنين البولنديين الأكثر عوزًا وتهميشًا.



صحيفة "بولسكا" (Polska) إن نقطة المغادرة في مسار خلق هذا النموذج الجديد كانت معياره "أن التنمية المستدامة في الواقع ليست إلا خرافة".

النموذج غير المستدام والنيوليبرالي

إن غياب التنفيذ (أو بالأحرى الشمول) لمبدأ التنمية المستدامة الذي نصّ عليه الدستور البولندي يمكن أن يُفسّر بحقيقة انطواء الحكومات المتعاقبة على وجود نزاع في ما بين البيئة والاقتصاد، أو البيئة والمجتمع. وسبل معالجة الدولة الراهنة للشؤون، كما قدّم ساسة رئيسيون، تبدو ضعيفة من حيث وضع أولوياتها. في هذه النقطة قال "برونستاف كوموروفسكي" (Bronistaw Komorowski) رئيس بولندا، خلال سجال تناول مستقبل الاقتصاد البولندي والاقتصادات الأوروبية: "الاقتصاد أولًا، إنه البولندي المعقول".⁶

وفي تفسير "نموذج الاستقطاب-الانتشار" نص

6 A. Koziński, "Wojnarowski: Zrównoważony rozwój kraju to tylko mit," interview in Polska, (29 June 2010), <www.polskatimes.pl/opinie/wywiady/275178,wojnarowskizrównowazony-rozwoj-kraju-too-mit,id,t.html>.

7 في افتتاح المؤتمر الأوروبي الاقتصادي الثاني في "كاتوايس" (31 أيار/ مايو 2010).

صدها حتى أدنى فكرة ملتبسة عنها. ويتابع هؤلاء قولهم إنه حتىّ الناس الذين سمعوا عن التنمية المستدامة فهم غالبًا ما يعتبرونها رديفة للحماية البيئية.³

وفي تموز (يوليو) 2009، أصدرت الحكومة "بولندا 2030- تحديات تنموية"،⁴ التي قصدت أن تمثّل تحليلاً أساسياً وخطاً استراتيجياً للتنمية على مدى 20 سنة. ولأنها كُتبت برطانة يصعب فهمها، فهي تفضّل "نموذج الاستقطاب والانتشار"، الذي يناقض استراتيجية التنمية المستدامة. والتقرير الذي وضعته هيئة المستشارين الاستراتيجيين التابعة لمجلس الوزراء برئاسة "ميكال بوني" (Michal Boni)، لم يُناقش في مرحلته البدئية، كما لم تُقدّم مشروعات بديلة، الأمر الذي جعل المشاورات مستحيلة. وهكذا، فقد أعطيت السلطة لوضع اتجاه مستقبل البلد لمجموعة ضيقة النطاق.⁵ علاوةً على ذلك، قال أحد المؤلفين في مقابلة

3 K. Kostrzewa and R. Piasecki, "Approaches to Sustainable Development in Poland," L'Europe en formation no 352, (2009).

4 <www.polska2030.pl>.

5 E. Charkiewicz, "Rozwój społeczny – próba diagnozy," Raport Krajowy Polskiej Koalicji, (Social Watch, 2009).

ADT بولندا العالم الرابع

بيير كلين، مونيك كاليونفسكا

"المعهد الأخضر"

داريوس سفيد¹

مُدخَل²

تُعتبر بولندا واحدًا من بلدان قليلة أدخلت مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدستوري. فيحسب المادة 5 من الدستور البولندي: "ستعمل جمهورية بولندا على حماية استقلال أراضيها وسلامتها، وضمان حريات الأشخاص والمواطنين وحقوقهم وأمنهم، والمحافظة على التراث الوطني، كما ستعمل على حماية البيئة الطبيعية باتّباع مبادئ التنمية المستدامة".

ومن المفارقات أن بولندا أيضًا بلد يصعب العثور فيه على أيّ مرجع لمفهوم التنمية المستدامة في أيّ سجال عام. ففي تموز (يوليو) 2000، على سبيل المثال، جرى تبني "استراتيجية بولندا 2025 بعيدة المدى للتنمية المستدامة" في مجلس الوزراء، حيث تضمّنت هدفًا واضحًا هو: "تحسين رفاهية العائلات البولندية". وبحسب بعض الخبراء، فإنّ أثرها الإجمالي يتّسم بالحدودية الشديدة: "[إنها] لم تُقابل بردة فعل من المجتمع، ويبدو أنه بالكاد يلحظ أحد في الوقت الراهن وجودها. فالمواطن العادي -أكان ذكرًا أم أنثى- لا يعرف شيئًا عن مفهوم التنمية المستدامة، بل إنه لا يملك في

1 ADT Fourth World Poland, Pierre Klein, Monika Kalinowska; The Green Institute, Dariusz Szwed.

2 بُني هذا التقرير على النص التالي: D. Szwed, "Green New Deal in the World, in Europe, in Poland?" in D. Szwed (ed.), The Green New Deal in Poland, (2011), <zielonyinstytut.pl>.

الصفقة الخضراء الجديدة هي البديل

ظهر مفهوم "الصفقة الخضراء الجديدة" بادي ذي بدء في تقرير صدر في تموز (يوليو) 2008 عن "مؤسسة الاقتصاد الجديد"¹³ (The New Economics Foundation) كردة فعل على الأزمة الاقتصادية التي اندلعت بسبب الفقاعات الإقراضية وتغير المناخ وارتفاع أسعار النفط. وقال المؤلفون إنه لكي يُصار إلى تجنب ركود عميق مقارنة بالركود العظيم، فمن الضروري أن تُجرى تغييرات بنوية رئيسية في النظم المالية الوطنية والدولية، فضلاً عن إقامة استثمارات مستقرة في وفورات الطاقة وإنتاج الطاقة من مصادر متجددة.

هذا، وتضع الصفقة الخضراء الجديدة جملة من مقترحات السياسة الرامية إلى معالجة مسائل كالاختراع العالمي والأزمات المالية، وذلك بتأمين تنمية مستدامة عالمية وخلق اقتصاد منخفض الانبعاثات. كما تدعم، أيضاً، تنمية التقانات الحديثة الصديقة للإنسان والبيئة والمناخ، بتعزيز كفاءة الطاقة واستخدام أكبر لمصادر الطاقة المتجددة وتحديث قطاع البناء وتعزيز المباني المستقلة المستدامة وتطوير نظم السكك الحديدية الصديقة بيئياً في القارة وتغيير أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية. وكإصلاحات الثلاثينيات، تنخرط الصفقة الخضراء الجديدة في دور نشط تؤدّيهِ السلطات العامة في تنفيذ السياسات، أي في التنمية المستدامة في الحالة المعنية.

في آذار (مارس) 2009، قبل الانتخابات البرلمانية الأوروبية، أصدر حزب الخضر الأوروبي بيانه تحت عنوان "صفقة خضراء جديدة لأوروبا"، وهو بيان طوّر هذا المفهوم إلى حدّ بعيد. وقد جاء في مقدّمته: "مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتقاطعة التي تواجه الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تُعالج معاً باعتبارها جزءاً من حزمة شاملة هي بالنسبة إلينا الصفقة الخضراء الجديدة... و[هذه] عبارة عن القيام بتغييرات في

الخطاب التنموي السائد استقرّ على النيوليبرالية وما بعد الكولونيالية، فكتب يقول: "السابق يعني أولوية السياسة التنموية باستخدام أدوات السوق الحرة التي تُفهم على أنها فسحة لمفاوضات التفضيلات الخاصة التي لا تحميها الدولة ولا تصوغها.. الدولة المنسحبة من إدارة العلاقات بين الأفراد إلى الحدود القصوى. وهذا، إن يحدث، لا يحدث، في أقصى الأحوال، إلا تحت تأثير الالتزامات الخارجية. وهذا الإملاء المعبرّ عنه بأفكار كحزمة المناخ والطاقة أو "ناتورا 2000" (Natura 2000) يُعامَل باعتباره مكافأةً مقدّسة، كلفةً عضويةً في نادي البلدان المتقدّمة. والواقع أننا بلدٌ نامٍ بعد-كولونيالي أوّدي بالتاريخ، وهو ما يزال مدمّراً من قبل مركز هيمني يحاول تنفيذ حلول مؤذية للمطامح التي تتعكس في رغبة المحافظة على النمو الاقتصادي"¹¹.

إنّ الأفكار النيوليبرالية للسوق الحرة المنفلتة ولانهاية النمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي القائم (GDP) تأخذ بالانقضاء. فالناتج المحلي القائم لا يعكس الواقع إذ انه لا يأخذ في عين اعتباره مستوى البلد المتدني من الرأسمال الاجتماعي والعمل البيئي غير المدفوع أجره (الذي تقوم به النساء بصورة رئيسية) زيادة التمايز الطبقي من حيث الدخل. كما لا يأخذ في حسابه التفاقم البيئي وانقراض أنواع النبات والحيوان والتنامي السكاني أو أكبر تحدّيات القرن الواحد والعشرين، وفي هذه الأحوال ثمة ضرورة لتنفيذ صفقة مناخية عالمية، تُعتبر استثماراً حاسماً بالغ الأهمية في مستقبلنا المشترك، كما لاحظ الاقتصادي "نيقولاس ستيرن"¹² (Nicolas Stern).

11 E. Bendyk, "Ekologia Polityczna dla Polski, czyli w stronę Zielonego Okrągłego Stołu," in *Ekologia: Przewodnik Krytyki Politycznej*, Wydawnictwo Krytyki Politycznej, (Warsaw: 2009).

12 N. Stern, *Globalny Ład. Zmiany klimatu a powstanie nowej epoki, postępu i dostatku*, Wydawnictwo Krytyki Politycznej, (Warsaw: 2010).

خطة "بولندا 2030" على أنه "بعيداً من استقطابية تعزيز النمو (أي: عملياً الاستقطاب)، علينا أولاً أن نخلق الظروف للانتشار؛ فأياً شيء وكل شيء يمكن أن يدعم عملية تكافؤ الفرص المتعلقة بالتعليم، وتحسين الوصول إلى النقل في كل أجزاء البلاد، والقضاء على خطر الإقصاء الرقمي، وتحسين مستويات التكامل الاجتماعي، وبناء التضامن بين الأجيال ودعمه، وتقديم نوع من القدرة على متابعة المطامح الفردية"⁸. غير أنّ المؤلفين حدّدوا، أيضاً، النمو الاقتصادي باعتباره الأساس الصلب للتنمية في بولندا، بالتوازي مع "الإدارة الكفؤة والكُمون الديموغرافي"، والدولة التي "تسير نحو ترسيخ أوروبا قائدة للعالم في التنمية المستدامة، على أساس سياسة الاتحاد الأوروبي في ما يعني الطاقة والأمن المناخي. وهذا، لا يمكن أن يحدث، مع ذلك، على حساب الاقتصاد البولندي"⁹.

هنا يكمن الفخ الأكبر في استراتيجية الحكومة التنموية: إذ يُتوقّع من البولنديين أن يشدّوا الأحزمة لتحقيق حالة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي على مدى 20 سنة. ولكنّ هذا أدّى إلى مزيد من التمايز الطبقي وتناقص الرأسمال الاجتماعي وارتفاع الضغوط على البيئة مقيسةً بإجمالي استخدام الطاقة والموارد غير المتجددة"¹⁰.

ولقد وصّف "إدوين بينديك" (Edwin Bendyk) الإيديولوجيا السائدة بذكاء في تعقيب على "الإيكولوجيا: دليل للانتقاد السياسي". إذ لاحظ أن

8 Board of Strategic Advisers to the Prime Minister, Poland 2030. Development challenges: Report summary, p. 4., <www.kprm.gov.pl/files/file/Dokumenty/Poland%202030_%20Development%20Challenges%20-%20report%20summary.pdf>.

9 Ibid.

10 يُعتبر أحد مؤشرات استخدام إجمالي الطاقة أترًا إيكولوجيًا. ففي عام 2007 كان هناك 1,8 هكتارًا عالميًا (global hectares, gha) من المساحة الإنتاجية حيويًا لكل ساكن على الأرض. وبين عامي 2003 و2007 ارتفع الاستخدام في بولندا من 3,3 إلى 4,35 هكتارًا عالميًا؛ أي بما يعادل وسطياً 241% من المساحات الإيكولوجية المتاحة عالميًا لكل بولندي. وإذا استهلك كل فرد بهذه الطريقة فستحتاج البشرية إلى كوكبين ونصف لتتمكّن من العيش.

13 Green New Deal Group, *A Green New Deal*, New Economics Foundation, (2008), <www.greennewdealgroup.org/?page_id=53>.

إعادة تحديث وترميم، وأكثر من نصف المباني يعود إلى أربعين سنة. وتنجم عن المباني التي استُخدمت في إنشائها مواد متدنية الجودة، فضلاً عن العزل السيئ، فواتير طاقة شهرية مرتفعة، وهو أمر لا يتوفّر للكثير من العائلات ذات الدخل المتدني التي تسعى إلى تحسين وضعها المعيشي.

و غالباً ما يُنظر إلى الناس الذين يواجهون الفقر المدقع بوصفهم مسؤولين عن الدمار البيئي، وبالتالي كعقبة أمام التنمية المستدامة. وهذا الوضع يجب أن يتغيّر؛ فالواقع أنّ هؤلاء يجب أن يُشملوا في كل مستويات صنع السياسة. وهكذا، فإنّ الاستجابة البولندية والدولية إزاء تحدي التنمية المستدامة يجب أن تضمن الاستفادة السكان الأكثر تعرّضاً وضعفاً من التقانات الجديدة وبرامج التخفيف والتكيف والبناء على قدراتهم وجهودهم. فالفقراء المدفعون هم غالباً على خط المجابهة الأول للمبادرات التنموية التي ترمي إلى تغيير ظروفهم المعيشية، وذلك بتحسين المياه والنظافة العامة ومنشآت التدفئة.

أيضاً، على أن يبدأ "الأعمال كالعادة" لم يعد مبدأ مسؤولاً، كونه لا يعمل إلا على الدفع في اتجاه النمو الاقتصادي على حساب تدهور المجتمع والبيئة¹⁵.

بناء التنمية المستدامة

من المقبول عمومًا أنّ الناس الذين يعيشون فقراً مدقعاً هم الأكثر تعرّضاً وهشاشة حيال الظروف البيئية الخطرة. ومن المسائل التي يعاني منها الفقراء في بولندا، على سبيل المثال، جودة السكن. وقد أطلق ائتلاف "سقف فوق الرؤوس" (Roofs Over Heads)، وهو مكوّن من 15 منظمة غير حكومية يقودها "الموئل من أجل بولندا الإنسانية"¹⁶ (Habitat for Humanity Poland)، حملة في عام 2008 ترمي إلى رفع مستوى الوعي حيال ظروف الفقراء السكنية في البلاد. فليس ثمّة سياسة وطنية مكرّسة لبناء المساكن المخصّصة للجماعات متدنية الدخل، ولا لمساعدتها على القيام بتحسينات على مساكنها. إ يعيش زهاء 12 مليون بولندي -أي ثلث السكان تقريباً- في بيوت مكتظة. وأكثر من 60% من الشقق تحتاج إلى

طريقة حياتنا وعملنا التي ستنتج عنها انخفاضات انبعاثات غازات الدفيئة التي يبيّن العلم ضرورة إجرائها إذا ما أردنا تجنّب حدوث آثار كارثية في ما يعني تغيّر المناخ". وتتابع بالقول إنّ المنافع ستتجاوز البيئة "لتوفّر زخماً قوياً للاقتصاد، بما يؤدّي إلى تنمية اقتصادية مستدامة في خلق ملايين فرص العمل الجديدة (لذوي الياقات الخضراء) في الطاقة المتجددة وغيرها من التقانات الأخرى ذات التوجهات المستقبلية". وتضيف المقدّمة أنّ الصفقة الخضراء الجديدة ستؤمن عدم التضحية بالحقوق العمالية والاجتماعية باسم التنافس، وأنّ السلع والخدمات العامة ستوفّر بحيث سيكون ممكناً لجميع المواطنين التمتع بنوعية حياة جيدة. "سيواصل الخضر الدفاع عن الحقوق المتساوية للجميع ضمن أماكن العمل وخارجها، وسيكافحون كل أشكال التمييز وعدم التسامح، وسيعملون المطلوب بصورة عاجلة لمساعدة أكثر الناس تهميشاً وتعرّضاً في المجتمع"¹⁴.

كما تنص "الصفقة الخضراء الجديدة" في بولندا،

15 للاطلاع على كامل تحليل الصفقة الخضراء الجديدة وإمكانات تنفيذها في بولندا، يُرجى زيارة الرابط التالي: <zielonyinstytut.pl>

16 أنظر الموقع الشبكي للائتلاف: <www.dachnadglowa.org>

14 *European Green Party, A Green New Deal for Europe (Summary of Manifesto, <europeangreens.eu/menu/egp-manifesto>*